

رصد مليار ونصف المليار لنول سجاد السويداء

السويداء - عبير صيموعة

بعد تقديم دراسة جدوى اقتصادية ودفتر الشروط الفنية لنول سجاد حديث مع متماماته الملصقة معمل سجاد السويداء من الإدارة ورصد قيمته في خطة وزارة الصناعة لعام ٢٠١٧ بمبلغ مليار و٦٥٠ مليون فهل سيكتسب لهذه المنشأة عمر وانطلاقة جديدة وهل ستنتهي من ملف المطالبات القديمة بتحديث وتطوير هذه المنشأة التي لم تأت وزارة منذ عشر سنوات وحتى هذا التاريخ إلا وكان ملف معمل السجاد من أول القضايا التي يتم وضعها على مكتب الوزير ورغم الوعود الكثيرة التي أطلقها جميع الوزراء ممن زاروا المعمل إلا أن شيئاً من تلك الوعود لم يتحقق علماً بأن البيانات الأولية للمعمل هي بيانات إيجابية حيث أشار مدير المعمل المهندس مأمون أبو حسون إلى أن إنتاج المعمل منذ بداية العام وحتى تاريخه بلغ ١٤ ألف ٢م بواقع وريدي واحدة وعلى ستة أنوال على حين بلغت قيمة المبيعات ٥١ ألف ٢م تقريباً بقيمة تقديرية ٢٠٠ مليون ل.س لافتاً إلى أهمية مشروع النول الحديث مع متماماته لاله من ميزات وفتح آفاق جديدة في صناعة السجاد حيث يتميز بقدرته على تصنيع كل أنواع السجاد الطبيعي والصوفي بطاقات إنتاجية عالية تفي بحاجة السوق من نقوش وتصاميم عالية ومتنوعة ترضي الأنواق وتحل أغلب المشاكل التي يعاني منها المعمل وأهمها عدم وجود القطع التبديلية للآلات وكبر سن العمالة علماً بأنه جرى ردف المعمل ١٢٠ عمالاً بقرود سنوية كبدائية لردف المنشأة بدم جديد. وأشار أبو حسون إلى أن رصيد المخازين من السجاد قد شارف على الانتهاء ويضعها وصل إلى الصفر بعد أن جرى تزويد مؤسسات التدخل الإيجابي (الاستهلاكية- سندس) بكميات من السجاد تقارب ٢٨ ألف ٢م من المعمل لبيعها للمواطنين من نوافذها نقداً وتقسياً لذلك لا بد من وجود خطوط حديثة لردف المعمل بعملية الإنتاج.



٤٠ طناً من المواد الإغاثية في مستودع في منطقة الزهرة وتموين دمشق تتمهل في إحالة المخالفين للقضاء لمعرفة مصدر المواد

عبد الهادي شباط

كامل الكميات لتحويلها وتسليمها إلى لجنة الإغاثة الفرعية في محافظة دمشق حيث تم شحن الدفعة الأولى المقدرة بـ ٢١ طناً وجار استعمال إرسال وشحن باقي الكميات المضبوطة، معتبراً أن المواد المضبوطة هي مواد غذائية ولا يمكن احتجازها أو تخزينها بسبب تعرضها للتلف وأن لجنة الإغاثة في المحافظة تتسلم هذه الكميات لتجري إعادة توزيعها وفق آليات العمل المتبعة لديهم. وعن الإجراءات المتخذة من المديرية في مثل هذه المخالفات أكد أن هذا النوع من المخالفات يتم تنظيمه تحت الإجازة بالمواد الإغاثية وبحال المخالف إلى القضاء موجوداً لئتم النظر بطبيعة المخالفة من القاضي المختص واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحق إلا أن ضخامة المخالفة استدعى التريث في إحالة المخالف هنا إلى القضاء لزيادة الاستقصاء عن مصدر هذه المواد وتبقيت تأمين كل هذه الكميات من المواد الغذائية، ومن الواضح أنه جهد جماعي لعدة مخالفين اشتركوا في تجميع هذه المواد وتحويلها لإعادة بيعها وطرحها في السوق وتحويل أعلى سعر ممكن وأن المعلومات الأولية في التحقيق تفيد بأن المخالف استجرها عبر شراؤها من العديد من الأسر المحتاجة وذلك وفق أقوال المخالف الأولية.

عصابات سرقت في وضح النهار الأمن الجنائي يضبط عصابة سلب بعد ٤ ساعات من ارتكابها الجريمة

محمد منار حميجو



اعتبر قانون العقوبات السوري جريمة السلب بقوة السلاح من الجرائم الجنائية أي من اختصاص محكمة الجنائيات وتصل عقوبتها إلى ١٥ سنة بالأشغال الشاقة وطلب العديد من الحقوقيين بضرورة تشديد العقوبات الخاصة بالسلب في الشوارع بوصفها جنحوية الوصف لتصبح جنائية الوصف باعتبار أن في الحروب والأزمات تتضاعف العقوبات.

ضبط فرع الأمن الجنائي بدمشق عدة عصابات سلب ونهب كان آخرها في ساحة العباسيين التي أقدمت على اقتحام منزل في المنطقة وهددت أصحابه بقوة السلاح وسلبت منهم ذهباً بقيمة ٤ ملايين ليرة. وأعلنت مصادر مختصة أن الأمن الجنائي يتابع بعض العصابات في عدة مناطق بدمشق ارتكبت جرائم السلب لافتاً إلى أنه تم ضبط عصابة انتحلت صفة الأمن الجنائي بحي الميدان وكانت تسلب المواطنين في الشوارع. وفي تصريح لـ«الوطن» رأت المصادر أنه مع ازدياد عدد السكان في دمشق من الطبيعي أن تزداد المشاكل إلا أن الجهات المختصة استطاعت ضبط الكثير منها. وأكدت المصادر أن ضبط العصابة الأخيرة لم يستغرق إلا أربع ساعات وذلك بعد التوصل إلى أسماء أفراد العصابة بالتعاون مع الأهالي في منطقة العباسيين مشيراً إلى أنه تم نصب كمين لأحد أفرادها ومن ثم استدراجه والقبض عليه. وأوضحت المصادر أن العصابة دخلت المنزل بعد أن طرق أحد أفرادها الباب وبعد فتحه لهم من صاحب المنزل أشهروا السلاح بوجهه ودخلوا عنوة مؤكدة أن أفراد العصابة ليسوا من أصحاب السواق. ورات المصادر أن لجوء العصابات إلى هذا الأسلوب يدل على أنها لم تعد قادرة على سلب

مراكز نفاذ «الافتراضية» في الخارج لامتحان المعلوماتية المحوسب

فادي بك الشريف

في خطوة مهمة لمركز القياس والتقييم في وزارة التعليم العالي بينت مديرة المركز الدكتورة ميسون دشايش في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم التنسيق مع الجامعة الافتراضية السورية على الاستفادة من مراكز النفاذ لديها في الخارج وذلك لتقديم امتحان المعلوماتية المحوسب في ١٩ الشهر القادم، مشيرة إلى الاستفادة من تجهيزات الجامعة الافتراضية والبنية التحتية لديها والسماح لطلاب الجامعة الافتراضية والموجودين في الخارج بالتقديم في هذه المراكز، حيث تم فتح باب التسجيل للامتحان على أن ينتهي به الشهر القادم؛ حيث تأتي أهمية الإجراء لكون أغلب الطلاب من الافتراضية ودرسوا فيها في المرحلة الجامعية الأولى. وقالت دشايش: إن الامتحان يتضمن ٤ نماذج في أساسيات الهندسة المعلوماتية من أجل التخرج في الذكاء الصناعي وامتحاناً في الشبكات إضافة إلى البرمجة والخوارزميات. وأكدت مديرة مركز القياس والتقييم وجود دراسة إجراء أول امتحان محوسب داخل القطر العام القادم حيث سيتم الاستفادة من قاعات جامعات دمشق وتشرين والبيعت لتطبيق الامتحانات المحوسبة، حيث إن الجامعات تودت مركز القياس والتقييم بالقاعات والمنظومة الحاسوبية لتطبيق الامتحانات. وأكدت دشايش أن تطبيق ذلك أهمية كبيرة وخطوة مهمة على صعيد إمكانية الطلاب التقدم لأكثر من دورتين في العام للامتحان الوطني، إضافة إلى أن ذلك يسرع بصور النتائج.

٨٠٠ وحدة سكنية للإيواء بمنطقة حسياء

حمص - نبال إبراهيم

ذكر مدير فرع حمص للشركة العامة للبناء والتعمير المهندس محمد عاصي لـ«الوطن» أن فرع الشركة بصمب أنهي تنفيذ مشروع الإيواء في منطقة حسياء بريف حمص الجنوبي، مبيناً أن المشروع تضمن بناء ٨٠٠ وحدة سكنية إضافة إلى مراكز خدمية من مدارس ومحال تجارية ونقطة طبية وتخييمها بالبنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي وغيرها من الخدمات. وأشار عاصي إلى أن المشروع قيد التسليم مع لجنة إعادة الإعمار بقيمة مالية وصلت إلى ملياريين ونصف مليار ليرة سورية تقريباً. وأوضح مدير فرع شركة البناء والتعمير أن مشروع الإيواء يستوعب ٤٠٠٠ نسمة من المواطنين المهجرين من منازلهم ومناطقهم بفعل الإرهاب، مؤكداً أن المشروع يتضمن نموذجين للسكن بما يتناسب ويحترم خصوصية عدد أفراد الأسرة ويلبي احتياجات المواطنين. وأضاف في ختام حديثه: إن المشروع تضمن ثلاثة عقود هي لبناء السكان وعقد موقع عام وعقد بناء مدارس وبنية تحتية.

المخالفات التموينية على أشدها في حماة!!

حماة - محمد أحمد خبازي

كما تم إغلاق محلين وتنظيم ٩٢ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار، كما تم تنظيم ٢٩ ضبطاً لعدم حيازة فواتير أو الإعلان عنها، في حين تم تنظيم ٢٠ ضبطاً للبيع بسعر زائد و٤ ضبطاً بدل خدمات نقل، و٥ ضبطاً لمخالفة المواصفات للبيع. كما تم تنظيم ٢٦ ضبطاً بحق المخازن للبيع بسعر زائد وتهريب دقيق ونقص وزن كما تم ضبط ٤ مواد منتهية الصلاحية و٢١ ضبطاً متفرقاً لمواد مختلفة. وقد سجلت أسعار العديد من المواد صباح أمس، ومنها السبانخ بـ ٢٠٠ ليرة والبندورة بـ ٢٠٠ ليرة أيضاً، والزهرة بـ ٢٥٠ ليرة أما الفاصولياء واللوبياء فقد هبط سعرها إلى ٣٥٠ ليرة بعد أن بلغ ٦٠٠ ليرة في الأسبوع الماضي والبطاطا بـ ١٧٥ ليرة وبـ ١٨٥، والباذنجان بـ ٢٠٠ ليرة والكوسا بـ ٣٥٠ ليرة.

رغم الجهود التي تبذلها مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حماة، لضبط الأسواق بعد زيارات وزيرها التقديري غير مرة إلى حماة وإنهائه تكليف رئيسي شعبية الغاب وسلمية، إلا أن المخالفات التموينية على أشدها في مدينة حماة، وإن استطعت أي جهة ضبطها - برأينا - مادامت العقوبات غير رادعة، وإغلاق المحال أو المنشآت المخالفة غير مجد. ويستطيع المخالفون التكيف معها بطرق شتى!! فخلال الشهر الماضي نظمت دوريات حماية المستهلك ٢٢٠ ضبطاً بحق المخالفين، وأكد مدير التجارة الداخلية المهندس محمد أشرف باشوري أنه تم تنظيم ١٥٧ ضبطاً عينياً من مختلف المواد الغذائية وغير الغذائية.

اللاذقية تبحث في تشوه نظامها العمراني

اللاذقية - نهي شيخ سليمان

تحت عنوان: «العمران في ريف الساحل السوري بين الواقع والارتقاء» أقامت نقابة مهندسي اللاذقية وجمعية المعمارين وبرعاية محافظ اللاذقية إبراهيم خضر فوق منسوب الريف نحو ٧٥ السالم ورشة عمل في صالة النقابة تمتورت حول مناقشة خلل الواقع العمراني في ريف الساحل السوري الذي يطبق عليه نظام ضابطة البناء الذي لا ينسجم مطلقاً مع واقع الريف ويؤدي لحدوث تشوه به. عن أهمية ورشة العمل هذه أوضح لـ«الوطن» رئيس فرع جمعية المعمارين عضو مجلس فرع النقابة باللاذقية المهندس المعماري حاتم كامل حاتم قائلاً: تأتي أهمية هذه الورشة من كون العمران في ريف الساحل السوري تنتابه الفوضى بوجود مشاكل كثيرة عمرانية ناتجة عن نظام ضابطة البناء المطبق عليه، هذا النظام الذي يعتبر نسخة مشوهة من نظام ضابطة البناء في المدينة، وفي ورشتنا هذه نعمل على تصويب موضوع العمران في الريف والذي يجب أن نعتمده على قاعدة المدينة مدنية والريف ريف، ولا يجب أن تنتهك خصائص القرية بكل ما تملك من مواصلات ومساحات خضراء وتضاريس بنظام ضابطة بناء معد للمدينة لسبب رئيسي وهو وجود فارق هائل جداً ما بين المدينة والريف، والمهم في هذه الورشة الخروج بتوصية مهمة جداً وهي حماية الريف من نظام ضابطة البناء لكون هذا النظام معداً للمدينة ولا يراعي خصوصية القرية، والحفاظ على الموارد الطبيعية والمائية التي لا يراعيها هذا النظام، فمثلاً منحدرات مشققة يتم فيها بناء طابقي بشكل عمودي وهذا خطأ ويجب أن يبني بناء تراسياً، وأيضاً حماية

المحافظ: لا نريد سماع أحلام وردية إنما الواقع بكل سلبياته

القنيطرة - خالد خالد

وتفعيل دور المرأة التي أقيمت جدارتها خلال الأزمة من خلال إعادة تدوير وتجهيز أنبسة من خلال المساعدات المقدمة لها. وأوضح المحافظ أن هناك معاناة أمام الأسر المهجرة والمتضررة في تجمعات النازحين بسبب نقص المساعدات الإغاثية والاعتماد على جمعية المبرات الخيرية والوحيدة العاملة في دمشق وريفها، والمطلوب من أعضاء اللجنة تنفيذ المهام الملقة على عاتقهم وتكامل الأدوار لأن هذا سينعكس إيجاباً على الأسر المهجرة، ومتابعة هذه الأسر أينما وجدت والبحث عن جمعيات أو منظمات تقدم مساعدات وخدمات لأبناء تجمعات النازحين بدمشق وريفها، مشدداً على أنه لا يريد سماع أحلام وردية وإنما الواقع بكل سلبياته للوصول إلى حلول عاجلة للمشاكل والصعوبات التي تواجه اللجنة في تقديم خدماتها لتلك الأسر، محملاً مدير الشؤون الاجتماعية مسؤولية الخلل والتراخي الحاصل في مراكز الإيواء والقيام بواجبه على أكمل وجه من خلال جولات ميدانية على تلك المراكز للوقوف على واقعها.

أكد محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر أن الإرهاب الحق ضرراً كبيراً يجمع الأسر بأشكال متعددة، ودور الجهات المعنية تقديم الرعاية الشاملة والكاملة للأسر المتضررة انطلاقاً من الواجب الأخلاقي والإنساني. وأشار محافظ القنيطرة خلال اجتماع لجنة الإغاثة الفرعية إلى ضرورة المحافظة على كرامة العوائل المهجرة والمتضررة وعدم وصول أعضاء لجنة الإغاثة إلى قناعة بأن المهجر يتسول السنة الغذائية، مطالباً بالتركيز على قاعدة بيانات لدى الجهات المانحة للمساعدات الإغاثية بهدف الوصول إلى المعلومات الخاصة بكل عائلة مهجرة والتغيبات الطارئة على وضعها. ولفت عبد القادر إلى مشكلة تواجه لجنة الإغاثة من خلال وجود عدد من العوائل المهجرة في بعض المدارس ما أدى إلى خروجها من الخدمة وسبب ذلك معاناة طلاب المحافظة وتعليماتها بأهمية دمج بعض مراكز الإيواء لإعادة استئجار

